

السيناريوهات الاقتصادية الفلسطينية المستقبلية

إعداد: سعيد الآغا، هالة جفال

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، تعبر عن وجهة نظر كاتبها، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها

مقدمة

تحاول الورقة دراسة تأثير مسارات الوضع السياسي المتوقعة على قضايا رئيسية، يؤدي التغير فيها إلى تغيير مسار الاقتصاد الفلسطيني، عبر تحليل بعض المؤشرات الكلية، ودراسة سلوكها واتجاهها (Trend)، لتوقع أدائها في المستقبل.

تطلق هذه الورقة من خطط التنمية الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٨، فعلى الرغم من أنها جاءت بعد الانقسام الفلسطيني ٢٠٠٧، إلا أن الحكومة تمكنت من تحقيق بعض الإنجازات من حيث بناء المؤسسات وتأهيل البنية التحتية، في حين حالت الإخفاقات في الأداء الكلي دون تراكم الإنجاز باتجاه تحقيق التنمية.

ثم تتجه الورقة في جزئها الثاني لاستعراض ما وصل إليه الاقتصاد الفلسطيني من أداء بعد عشر سنوات من الخطط التنموية والاجندات الوطنية، فأصبح اقتصاد يفتقد للحياة، عاجز عن توليد فرص عمل جديدة؛ بسبب القيود الإسرائيلية المختلفة، وسياساتها على أرض الواقع، بالإضافة لاستمرار التراجع في الدعم الدولي، وتعثر عمليات إعادة الاعمار، فضلاً عن التفاعلات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

تستعرض الورقة ثلاثة سيناريوهات محتملة، يمثل الأول بقاء الوضع الراهن، ويتجه الثاني لعودة فرص التسوية، فيما يذهب الثالث لفرض الحلول الأحادية. ويلاحظ في السيناريوهات السابقة أن أفضل السيناريوهات الاقتصادية سوف يتكون في ظل ظروف سياسية غير مرغوبة فلسطينياً، فيما يعمل أسوأ السيناريوهات الاقتصادية في ظل ظروف تعتبر (أفضل الأسوأ)، ويمثل السيناريو الثالث أفضل السيناريوهات الاقتصادية لغزة وأسوأها للضفة.

وأخيراً تستعرض الورقة السياسات والإجراءات الواجب اتباعها لمواجهة تدهور الأمور على القضايا السابقة ذاتها.

خطط التنمية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٦

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإعداد خطة الإصلاح والتنمية ٢٠٠٨-٢٠١٠ في ضوء الأزمة المالية الخانقة التي عانت منها نتيجة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام ٢٠٠٦، حيث ازدادت حدة المقاطعة الدولية السياسية والاقتصادية التي واجهتها الأراضي الفلسطينية آنذاك، وسياسة الاغلاق لكافة المنافذ التي أدت إلى تراجع اقتصادي ملحوظ، خاصة في القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة).

تبعته خطة التنمية والإصلاح ٢٠٠٨-٢٠١٠ خطة إقامة الدولة وبناء المستقبل ٢٠١١-٢٠١٣، ومن ثم خطة التنمية الفلسطينية ٢٠١٤-٢٠١٦. واستندت الخطط إلى رؤية تنموية، وإلى أجندة سياسات وطنية، وركزت على مجموعة

من الأهداف المشتركة، كتحقيق الاستقرار المالي من خلال تقليص الزيادة في الإنفاق العام، وخلق بيئة تعزز نمو القطاع الخاص، والنهوض بالسلع الانتاجية والخدمات ورفع قدرتها التنافسية من خلال امتلاك اقتصاد معرفي منفتح على الأسواق الأخرى في العالم، والحفاظ على الموارد المادية والبشرية وتطويرها لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

كما هدفت إلى محاربة البطالة، وتعزيز دور جمعيات حماية المستهلك، ونشر التوعية من أجل مقاطعة منتجات المستوطنات، وتشبيد المناطق الصناعية، خاصة تلك التي تعنى بالتكنولوجيا والطاقة البديلة، وتنفيذ برامج استصلاح الاراضي وتأهيلها، وتوسيع نطاق الخدمات الزراعية، وإعادة تأهيل المواقع الأثرية وتشكيل لجان مستقلة تهدف إلى الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة، وإنشاء مؤسسات الموصفات والمقاييس لضمان المنافسة الحرة والنزيهة في تقديم الخدمات والمنتجات.

إضافة إلى الأهداف المذكورة، ركزت خطة التنمية الفلسطينية ٢٠١٤-٢٠١٦ على توسيع السيطرة على الموارد الطبيعية، والتركيز على تطوير المناطق المصنفة «ج»، ومنطقة الأغوار والبحر الميت، وتطوير القدس الشرقية وقطاع غزة؛ وتطوير البنية التحتية التشريعية المحفزة للنمو الاقتصادي، وتحديث القوانين وتطوير شبكات المياه والطاقة والاتصالات والطرق، وتشجيع الاقتصاد الأخضر والمستدام، وتوسيع المبادرات الريادية والإبداعية بين النساء والشباب في المجال الاقتصادي كون معدلات البطالة بين الشباب تعتبر الأكثر ارتفاعاً. تمكنت الحكومة من تحقيق بعض الإنجازات الإصلاحية من حيث بناء المؤسسات، وتأهيل البنية التحتية، إلا أن إخفاقات في الأداء الكلي للاقتصاد الفلسطيني حالت دون تراكم الإنجازات باتجاه تحقيق تنمية مستدامة. تعكس المؤشرات الاقتصادية عدم استقرار في النمو الإجمالي، وتباطؤ في نمو دخل الفرد، وارتفاع في نسب البطالة والفقر، وتزايد في الإنفاق الاستهلاكي مع مستويات إدخار محلية سالبة، إضافة إلى اختلال في هيكلية الموازنة وتشوهات هيكلية في القطاعات المنتجة، وضعف شديد في السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية، وهيمنة إسرائيلية على التدفقات السلعية.

يعاني الإطار الذي تقوم على أساسه خطط التنمية من ثلاث نقاط ضعف أساسية: أولاً، أهداف السياسة العامة ليست بالضرورة مركزة على مواجهة أهم التحديات القائمة، ثانياً، ليس هناك ما يجعل الأهداف ملزمة للعمل الحكومي من حيث القوانين والإجراءات والبرامج، ثالثاً، وجود فجوة بين ما تعبر عنه الخطط القائمة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، من جهة، وما هو متاح للسلطة الفلسطينية من أدوات السياسة الاقتصادية المحدودة لتحقيق ما هو ممكن من هذه الأهداف الطموحة من جهة أخرى.

١ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠، وزارة التخطيط الفلسطينية، نيسان ٢٠٠٨. bit.ly/2J2eYC6

٢ خطة التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٣ إقامة الدولة وبناء المستقبل، وزارة التخطيط، نيسان ٢٠١١. bit.ly/2XBF8F

٣ خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦، الحكومة الفلسطينية شباط ٢٠١٤. bit.ly/2KzXkbZ

٤ رجا الخالدي، أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات القائمة أمام صموده، والرؤى القائمة لمواجهتها، مؤتمر ماس الاقتصادي، ٢٠١٦. bit.ly/2Y6pTRF

أداء الاقتصاد الفلسطيني في العام ٢٠١٨

شهد الاقتصاد الفلسطيني تباطؤًا حادًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨، ليصل إلى ٠,٧٪ مقارنة مع ٣٪ عام ٢٠١٧، وقد سجلت نسبة العاملين ارتفاعًا طفيفًا، في المقابل ازدادت معدلات البطالة لتصل إلى ٣١٪ عام ٢٠١٨ مقارنة مع ٢٩٪ عام ٢٠١٧، مع تباين شديد بين قطاع غزة والضفة الغربية، ففي حين حققت الضفة الغربية معدلات نمو إيجابية، انكمش اقتصاد قطاع غزة بنسبة وصلت إلى ٨.٥٪.

على الرغم من تراجع العجز المالي للموازنة العامة؛ إلا أنه بقي في مستويات مرتفعة، حيث تعتمد الحكومة على الدول المانحة من أجل سد العجز، إلا أن حجم المنح في تناقص مستمر سواء أكان بالقيمة الحقيقية بالدولار أم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وللتخفيف من أثر العجز فقد لجأت الحكومة إلى تأخير دفعاتها لموردي السلع والخدمات، وتأخير التحويلات المستحقة لهيئة التقاعد العام، وتأخير جزء من مستحقات الموظفين الأجرية، لدرجة أن متأخرات الحكومة المتراكمة قد شملت كافة بنود النفقات تقريبًا.

تمكنت وزارة المالية من خفض العجز الجاري بنسبة ١٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٧، وتراجع صافي الإيرادات العامة بنسبة ٤٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٨، متأثرة بتراجع إيرادات المقاصة بنسبة ٨٪، رغم الارتفاع الملحوظ في الجباية المحلية بنسبة ١١,٥٪، إلا أن النفقات العامة تراجعت بنسبة ٦٪، ونتج هذا الانخفاض عن إحالة نحو ٢٦ ألف موظف للتقاعد المبكر منذ بداية العام ٢٠١٧، ٧.

ورغم التوقف التام للمساعدات الأميركية خلال العام ٢٠١٨، إلا أن حصيلة الدعم الخارجي للموازنة الفلسطينية هذا العام ارتفعت بنسبة ١٤٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٨، نتيجة ارتفاع الدعم العربي، لكن بالإجمال، فإن الدعم الخارجي للعام ٢٠١٨ كان استمرارًا للتراجع المسجل على مدى الأعوام السابقة، ليصل إلى أقل من ثلث المساعدات كما في العام ٢٠٠٨، ٨. تراجع الدين العام في نهاية نوفمبر ٢٠١٨ بنسبة ٤,٧٪، نتج ذلك بشكل أساسي عن تراجع الدين المحلي بنسبة ١٠٪ مع الحفاظ على نفس المستوى للدين الخارجي عند ١,٠٦ مليار دولار، علمًا بأن ٥٠٪ من هذا الدين هو عبارة عن منح من الصناديق العربية يعاد استثمارها في مشاريع تطويرية^٩.

ما زالت نسبة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني مرتفعة جدًا لصالح الواردات التي تشكل أربعة أضعاف الصادرات، فيما يشكل العجز حوالي ٤٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي، بينما يصل في الأردن وإسرائيل إلى ١٥٪، ٥٪ على التوالي. في ظل تزايد اعتماد هيكل إيرادات السلطة على أموال المقاصة التي وصلت أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة، ١١. وتزداد فرص إسرائيل في إحكام سيطرتها على إيرادات السلطة ومساومتها عليها كما يحدث حاليًا، كذلك فإن التجارة الخارجية تبقى الأداة الأكثر اتاحة لتمويل الموازنة،

٥ أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام ٢٠١٨، د. علا عوض، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني ٢٠١٩. bit.ly/2Rumvxu

٦ التقرير السنوي ٢٠١٨، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، حزيران ٢٠١٨. bit.ly/2WXW6ct

٧ تقرير استدامة المالية العامة، ٢٠١٨، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، ٢٠١٨. bit.ly/2IyvOtz

٨ سلطة النقد، مرجع سابق.

٩ موازنة المواطن، للسنة المالية ٢٠١٨، وزارة المالية والتخطيط، ٢٠١٨. bit.ly/2J5L9AL

١٠ العجز في الميزان التجاري الفلسطيني وسبب مواجهته، د. حازم شنار وكالة معا، ٢٤/٠٦/٢٠١٨. bit.ly/2IzF6Fm

١١ موازنة المواطن، مرجع سابق.

فأصبحت إستراتيجية السلطة تركز على تمويل عجز الموازنة من خلال العجز في الميزان التجاري بزيادة الواردات على حساب الصادرات.

إن تزامن العجزين (الميزان التجاري والموازنة) يؤدي بالضرورة لزيادة فجوة الموارد (الادخار والاستثمار) ١٢، وتشير نتائج الاستثمار الدولي في فلسطين أن أرصدة الاستثمارات الاقتصادية الفلسطينية خارج فلسطين فاقت الأرصدة الاستثمارية داخلها في العام ٢٠١٧ بقيمة وصلت إلى ١٣٧٣ مليون دولار، حيث بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي ٥٠٨٢ مليون دولار، فيما وصلت أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة خارجياً إلى ٦٤٥٥ مليون دولار. ١٣. تتنوع الاستثمارات الأجنبية حسب البلد، حيث تستحوذ الأردن على ٨٠٪ منها وتليها قطر بنسبة ٧,٦٪، فيما يتوزع الباقي بين مصر والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وقبرص بنسب أعلاها ٢,٨٪ وأدناها ١,٧٪. ويمكن ملاحظة أن معظم الاستثمارات الأجنبية هي لمستثمرين من أصل فلسطيني ولكنها مسجلة في الخارج وتمتلك حصص أو تعمل بكاملها داخل الاقتصاد الفلسطيني. ١٤.

أصبح الاقتصاد الفلسطيني بعد عشر سنوات من الخطط التنموية والأجندات الوطنية فاقداً للحيوية، وعاجزاً عن توليد فرص عمل جديدة؛ بسبب القيود الإسرائيلية المختلفة، وسياساتها على أرض الواقع، بالإضافة إلى استمرار التراجع في الدعم الدولي، وتعرثر عمليات إعادة الإعمار، وسوء الأداء الحكومي تجاه القضايا الاقتصادية الوطنية، فضلاً عن التفاعلات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

السيناريوهات المحتملة

إن عملية بناء السيناريوهات الاقتصادية تعتبر علمياً عملية معقدة جداً، وبحاجة لعمليات تحليل متقدمة، وفي ظل التذبذب الواضح في المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية نتيجة حالة عدم اليقين المستمرة، ونتيجة تغير الأوضاع السياسية والأمنية، فإن فرص توقع سلوك المؤشرات الاقتصادية في المستقبل ضعيفة، ورغم أن تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر ما يمكن أن يظهر توجهه المستقبلي؛ إلا أنه قد لا يكون صحيحاً في ظل وجود عوامل قد تؤثر في أدائه المستقبلي وبشكل دراماتيكي، وأهمها العوامل السياسية والأمنية التي تزيد من حالة عدم اليقين وتؤثر في أداء أي اقتصاد.

السيناريو الأول: بقاء الوضع الراهن

يذهب هذا السيناريو باتجاه المحافظة على الوضع الراهن قدر الإمكان، دون أي تطور نحو الأسوأ أو الأحسن، ما يعني أنه يشكل فرصة لإدارة الصراع دون تقديم أي حلول اقتصادية، وتثبيت لجهة غزة عبر هدنة، توسع الاستيطان، المحافظة على السلطة من الانهيار مع تقديم مزيد من الدعم للأجهزة الأمنية لتفادي وقوع أي

١٢ اشتية وآخرون، الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، ٢٠١٧.

١٣ مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني ٢٠١٨.

١٤ مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين، مرجع سابق.

مواجهات موسعة، مع السعي لتكريس سياسة الانفصال بين غزة والضفة.
ويمكن أن نقرأ بقاء الوضع الراهن من خلال القضايا التالية:

المالية العامة:

- استمرار التحكم الإسرائيلي بإيرادات المقاصة، وعدم تحويلها بشكل دوري
- تعزيز الإيرادات عبر فرض مزيد من الضرائب.
- استمرار عجز الموازنة، وارتفاع الدين المحلي/ توجه السلطة لمزيد من للاقتراض الداخلي.
- استمرار سياسة تقليل النفقات عبر وقف التوظيف وربما خفض سن التقاعد.
- زيادة المساعدات والمنح الموجهة نحو برامج التشغيل المؤقت ومكافحة الفقر.

القطاع الخاص والعلاقات الاقتصادية

- لا يوجد فرصة لبناء استثمارات جديدة في ظل الوضع الراهن.
- التوجه نحو مشروعات الخدمات العامة.
- تصفية مزيد من النشاطات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بفعل تراجع الإنفاق الحكومي وتراجع الطلب الكلي، مع تراجع الأرباح بشكل عام وانخفاض أسعار السلع غير الأساسية وارتفاع أسعار المواد الأساسية.
- ازدياد في النشاطات غير الرسمية (اقتصاد الظل) في ظل تراجع الأداء الحكومي.
- استمرار التراجع في الأداء الائتماني والاستثماري، قروض استهلاكية بشروط أكثر صرامة.
- بعض الأنشطة الاقتصادية الخارجية في المعارض والمؤتمرات، مع استمرار العلاقات التجارية الحالية.
- أنشطة اقتصادية خدمية محدودة في المناطق الصناعية والتجارية المشتركة.
- استمرار تدفق البضائع الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية.
- استمرار عمل المعابر بشكل محدود وإنساني مع التحكم بها كنوع من الثواب والعقاب.

الموارد الطبيعية

من غير المتوقع أن يحدث أي تغير إيجابي على الأوضاع الحالية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، في ظل استمرار الاستيطان بنفس الوتيرة الحالية وربما أسرع، مع مزيد من المصادرة للأراضي الفلسطينية (ج)، ومن المتوقع الذهاب لفرض السيطرة القانونية الإسرائيلية الكاملة عليها (كما في السيناريو الثالث)، بالإضافة لاستمرار استخدام مساحة الصيد البحري كنوع من أنواع الثواب والعقاب.

المساعدات الخارجية

- استمرار تدفق المساعدات بشكلها الحالي مع استمرار توقف المساعدات الأميركية.
- زيادة المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية

- وضع مزيد من الشروط على عمليات الصرف للمساعدات.
- يتوقع أن تكون موجهة أكثر باتجاه الخدمات الاغاثية والإنسانية، مع تمويل محدود يضمن وجود الحد الأدنى من الخدمات والبنية التحتية.

المورد البشري

- زيادة خريجي الجامعات مع ارتفاع في البطالة الهيكلية.
- غياب العمالة الماهرة بسبب غياب فرص العمل والتدريب.
- استمرار التوسع في تقنيات العمل الحر وجلب مزيد من منح التمويل لتعزيز العمل به.
- التوجه لاستصدار تصاريح عمل بأعداد محدودة لغزة.
- تراجع الخدمات الصحية مع مزيد من الضغط على مستشفيات الضفة.
- تراجع جودة التعليم في ظل تراجع الإنفاق الحكومي والرواتب، مع إغلاق بعض المؤسسات التعليمية غير القادرة على الاستمرار، وظهور بعض البرامج الجديدة كنوع من جلب التمويل، بالإضافة لتوجه الجامعات للعمل مع منظمات أهلية لجلب مزيد من التمويل، زيادة الضغط على الجامعات الحكومية لتدني مستوى الرسوم فيها.

فرص التحقق

إن استمرار الوضع الراهن يعني مزيداً من التراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية، في ظل استمرار الإجراءات والسياسات الاقتصادية والأمنية تجاه قطاع غزة في ظل حكم حماس وفي الضفة في ظل حكم السلطة. إلى جانب ذلك الدعم الأميركي لهذه السياسات والإجراءات خاصة فيما تطرحه الإدارة الأميركية من (خطة التسوية)، التي تحمل الحل السياسي في ظاهرها ولكنها تعتمد على الاقتصاد في جوهرها. ومن المحتمل أن يكون تجاوب دولي وربما عربي، مما يعني الانتقال إلى السيناريو الثاني باتجاه إدارة الصراع، تمهيدا لفرض السيناريو الثالث من إسرائيل، والتراجع وربما الذهاب باتجاه عجز السلطة عن أداء وظيفتها، وفي ظل فرص حدوث تغيرات سياسية إقليمية، أو غياب الرئيس، أو حتى تغير الإدارة الأميركية فإن فرص هذا السيناريو بالاستمرار ممكنة، وفرص تحوله نحو السيناريو الثاني تعتبر مرتفعة.

التأثير المتوقع على المؤشرات الاقتصادية

- استمرار التراجع في الناتج الإجمالي المحلي، وبالتالي نصيب الفرد منه.
- استمرار المساعدات الخارجية بهذا الحجم دون زيادة.
- زيادة الدين العام بسبب ارتفاع الدين الداخلي والمستحقات.
- استمرار الزيادة في عجز الموازنة.

- ازدياد معدلات البطالة
- ازدياد معدلات الفقر والفقر المدقع.
- تراجع الاستثمار الأجنبي، وهجرة في رأس المال المحلي، مع تراجع التكوين الرأسمالي.

السيناريو الثاني: أطروحات التسوية

يكون هذا السيناريو جزءاً من عملية إدارة الصراع، ولكن عبر تسهيلات محدودة، تضمن عدم توجه السلطة للمؤسسات الدولية والمطالبة بحقوقها. وفي نفس السياق تضمن عدم توجه حماس لأحداث أي أعمال أمنية كما يحدث شرق غزة.

ويمكن أن يكون نسخة معدلة من السيناريو السابق، مع مزيد من التسهيلات الاقتصادية من جانب إسرائيل والدول العربية والولايات المتحدة تحديداً، ويمكن أن يواجه معارضة من حماس على عودة التفاوض، ويحتمل ظهور لاعب ثالث يخالف حماس والسلطة في توجهاتها.

من المرجح الدخول في حيز اتفاق سياسي واقتصادي جديد، أو تعديلات جوهرية على الوضع السابق، مع عودة عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة. كما أن اللجوء للتسهيلات الاقتصادية يمكن أن ينقذ إسرائيل من الوقوع في فخ المواقف السياسية وتقديم التنازلات، يصحب ما سبق حدوث اتفاق جزئي بين حماس والسلطة يضمن آلية مشتركة أو منفردة للاستفادة من تدفق المنح والمساعدات والفرص الاقتصادية المحتملة.

من المتوقع عرض طروحات التسوية، ضمن آلية مشتركة بين حماس والسلطة مع وجود حماس كطرف في الاتفاق، ضمن القضايا التالية:

المالية العامة

- تحسن في الإيرادات العامة بفعل انتظام تحويل أموال المقاصة يصاحبه تراجع في عجز الموازنة والدين العام بسبب توجه السلطة لتسوية الائتمانات الداخلية وسداد المستحقات.
- دفعة متقاعدين جديدة، مع استيعاب لموظفين غزة مع انتظام دفع الرواتب، ويجب الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث توظيفات جديدة ذات طابع حزبي لإرضاء القواعد التنظيمية.
- تراجع الإنفاق الاجتماعي في ظل تحسن المؤشرات مع التركيز على الفئات الهشة.
- تعزيز برامج تحسين الأداء والمساءلة والشفافية لضمان تدفق الموارد حسب رغبة المانحين.

القطاع الخاص والعلاقات الاقتصادية

- ظهور استثمارات جديدة نتيجة لعودة الاستقرار المالي والإنفاق الحكومي، مع ارتفاع معدل الاستهلاك بفعل تحسن الطلب الكلي،
- ارتفاع الائتمان الاستهلاكي وتحسن في مؤشرات القطاع المصرفي.

- إغراق السوق بالبضائع الإسرائيلية مع مزيد من الربط بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي.
- اتفاقات تجارية مع الدول العربية المجاورة، يصحبه تفعيل لمناطق تجارية وصناعية مشتركة وربما تكوين كتل اقتصادي لدول شرق المتوسط.
- التوجه لبناء مناطق محايدة كتجمعات لرياديين الاعمال لتفعيل دورهم في عملية الابتكار
- زيادة عدد ساعات عمل المعابر والقدرة الاستيعابية لها مع تسهيلات في الحركة للأفراد والبضائع.

الموارد الطبيعية

- استمرار الاستيطان، مع تخفيض شكلي في تسارع البناء.
- بعض التسهيلات في مناطق (ج) مع بقاء السيادة الإسرائيلية الأمنية.
- توجه اسرائيل نحو إدارة استخراج الغاز الطبيعي مع تحويل عائداته مع أموال المقاصة.
- توسيع مساحة الصيد مع مراعات الشروط الأمنية.
- من المتوقع تذليل العقبات أمام انشاء محطات الصرف الصحي وبناء محطات التحلية مع مزيد من مشروعات الطاقة المتجددة، وهي أهداف تشكل مصالح مشتركة.

المساعدات الخارجية

- زيادة ملحوظة في معدلات تدفق المساعدات الخارجية الموجهة نحو مشروعات البنية التحتية، مع مزيد من برامج مكافحة الفقر والبطالة والتوجه نحو تعزيز أنشطة التنمية المحلية عبر البلديات، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة الاعتماد على المساعدات لاستمرار فرص المساومة عليها.

المورد البشري

- زيادة تدخلات المؤسسات الدولية نحو مزيد من التمكين وبناء القدرات عبر ضخ المنح لتمكين المرأة وتحسين مؤشرات الخدمات الصحية والتعليمية، مع توقع استمرار القيود على الأدوات العلمية المساعدة.
- تحول دراماتيكي نحو التعلم التقني والمهني بسبب الفرص المتاحة للعمل وتوسع الأنشطة الاقتصادية، مع تراجع في مستوى الملتحقين في الدراسات العليا وزيادة معدل سنوات الدراسة الجامعية.
- بناء مرافق تعليمية وصحية لاستيعاب التزايد السكاني.
- تخفيف عمليات الأونروا مع مزيد من التقليل في العمالة والخدمات المقدمة.
- زيادة العمالة الفلسطينية في المستوطنات مع تراجعها داخل إسرائيل.

فرص التحقق

- تراجع فرص تحقق هذا السيناريو في حال سيطرة اليمين الإسرائيلي في الانتخابات القادمة، بالإضافة لموقف الإدارة الأميركية في حال تم رفض خطة التسوية الأميركية، أيضا الموقف الفلسطيني المعارض حاليا للمفاوضات،

يظهر أيضا أن فرص هذا السيناريو قد تكون معدومة في حال غياب الرئيس أبو مازن عن المشهد في ظل تعطل النظام السياسي الفلسطيني، أو في حال حدوث مواجهة شعبية في الضفة أو حرب في غزة قد تؤدي لانتهيار مؤسسات السلطة الاقتصادية.

إلا أن هنالك فرصة لتحقيق هذا السيناريو مرتبطة باتفاق حماس والسلطة وهو اتفاق يتوقع أن يتم بناؤه على المصلحة الاقتصادية بين الطرفين بتحسين العلاقة، مقابل رزمة من التسهيلات وحصّة من المساعدات، وقد يكون اتفاق هش ولن يستمر طويلا إلا في حال تم التوافق على استمرار عملية الدعم الخارجي على هذا الأساس، مع قبول حماس كشريك في السلطة.

التأثير المتوقع على المؤشرات الاقتصادية

- ارتفاع في الناتج الإجمالي المحلي وبالتالي نصيب الفرد منه بسبب المساعدات والتسهيلات ونمو قطاع الخدمات بشكل رئيسي.
- زيادة المساعدات الخارجية مع إيجاد أوجه جديدة لصرفها.
- تراجع الدين العام بسبب تسوية المستحقات والقروض المحلية.
- تراجع في عجز الموازنة.
- تراجع معدلات البطالة بفعل فرص العمل الجديدة.
- تراجع معدلات الفقر والفقر المدقع.
- نمو حذر وبطيء للاستثمار الأجنبي.

السيناريو الثالث: فرض الحلول التصفوية

يقوم هذا السيناريو على اتجاه إسرائيل للحلول الفردية حسب رؤيتها، سواء كانت هذه الحلول تنفيذ الانفصال بين غزة والضفة، ضم مناطق (ج)، انهيار السلطة وتحولها لسلطة بلا سلطة، وخطة التسوية الأميركية، تعزيز الانفصال السكاني، أو حتى إعادة احتلال الضفة بأكملها وضمها للسيادة الإسرائيلية، مع العمل على فصلها عن غزة، ما سبق يعني الدخول في مواجهة جميع خياراتها مفتوحة أمام الفلسطينيين. ينعكس ما سبق على الاقتصاد الفلسطيني في كل من الضفة وغزة على حدة في القضايا التالية:

المالية العامة

فقدان السلطة الفلسطينية لقدرتها في الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطن الفلسطيني ومؤسساتها الاقتصادية في الضفة، وذلك بسبب عدم قدرتها على ممارسة مهامها بتنفيذ سياستها المالية سواء في الإيرادات أو النفقات. أما في غزة فم المتوقع أن يتحول الوضع إلى وضع إنساني مع وجود دور اقتصادي محدود ومتفق عليه دوليا لسلطة الأمر الواقع يصحبه تدخل بعض المؤسسات الدولية الإنسانية.

القطاع الخاص

غياب السياسات الاقتصادية في ظل غياب دور السلطة يعني مزيد من التدهور في أداء القطاع الخاص، وزيادة الاخطار المحتملة على الاستثمارات القائمة، وهو ما يؤثر إلى توجه جل رؤوس الأموال إلى الخارج في ظل تولد فرص استثمارية محتملة في الأردن والخليج وسوريا ولبنان وتركيا، في حين أن غير القادرين سيتوجهون للتعامل مع الوضع الراهن مع زيادة في الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الرقمية، ما يعني تدجين اقتصاد الضفة والعودة ربما لما كانت عليه الضفة قبل أوصلو.

أما في قطاع غزة فمن المتوقع أن يتحول لاقتصاد خادم، يعمل معظم مواطنيه اما لدى شركات الخدمات الوسيطة عن بعد، أو في الخدمات التجارية مع وجود فرص للتوسع في تقنيات الزراعة الحديثة (كالزراعة المائية والمعلقة) لتلبية احتياجات المواطنين، أيضا سيكون لريادة الأعمال نصيب من هذا العمل عبر مناطق مستقلة ومعزولة ومحمية بين إسرائيل وغزة تسهم في تعزيز اللقاءات بين العاملين في مجالات ريادة الأعمال المختلفة في قطاع غزة وإسرائيل وباقي دول العالم، يصحبها تفعيل للمنطقة الصناعية في كارني-شرق غزة، ومنطقة صناعية تجارية مشتركة مع مصر يصحبها تسهيلات واسعة لسكان قطاع غزة دون الحديث عن توسعات في سيناء، لتوليد مزيد من فرص العمل للقضاء على البطالة و التقليل من معدلات الفقر للحفاظ على الوضع في غزة من الانفجار والتدهور.

العلاقات الاقتصادية

في الضفة الغربية سوف تتجه العلاقات إما باتجاه الأردن، يصحبها اتفاقيات اقتصادية لتسهيل التعاون التجاري واستمرار تسهيلات تحرك الافراد والبضائع في الاتجاهين عبر جسر الملك حسين، أو باتجاه إسرائيل ويصحبها تسهيلات إسرائيلية على الحواجز؛ لضمان استمرار تدفق الموارد والسلع بالاتجاهين، خاصة سلع المستوطنات، مع تسهيلات في حركة الافراد وتسهيل إجراءات الاستثمار في إسرائيل.

أما في قطاع غزة، فستكون العلاقات باتجاه مصر باعتبارها منفذ القطاع للعالم الخارجي، مع ضمان وجود ممر مائي، ما يعني تخلي الاحتلال تدريجيا أو بشكل نهائي عن مسؤولياته تجاه غزة، مع الحفاظ على نطاق ضيق من حركة الافراد عبر حاجز بيت حانون، وحركة السلع ربما تتم عبر منطقة تجارية مشتركة عن طريق مصر بما فيها السلع الإسرائيلية الموردة لغزة والتي تشكل فرصة بالنسبة لإسرائيل بالتخلص من نفاياتها الزراعية وبيعها لغزة.

الموارد الطبيعية

توجه إسرائيل للسيطرة على المناطق المصنفة (ج) بأكملها وضمها للسيادة الإسرائيلية واخضاعها للقانون الإسرائيلي، مع التأكيد على الحاق جميع المستوطنات المقامة على أراضي الضفة للسيادة الإسرائيلية خلافا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ القاضي بأن جميع الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧ هي أراض محتلة،

يصحب ذلك السيطرة على جميع الموارد الطبيعية الموجودة بالضفة من غاز وبتترول واملاح الفوسفات بالبحر الميت، بالإضافة للمياه.

أما في قطاع غزة يتوقع أن يتم بناء اتفاق جديد لإدارة عملية استخراج الغاز من حقل غزة مارين، يكون أطراف هذا الاتفاق سلطة الامر الواقع في غزة، وإسرائيل ومصر كطرف ثالث في ظل وجود أممي لرعاية الاتفاق، ويتبع الاتفاق السابق اتفاق اخر يوضح مساحة الملاحة للأنشطة البحرية المتاحة لسكان قطاع غزة.

المساعدات الخارجية

زيادة ملحوظة في معدلات تدفق المساعدات الخارجية الموجهة نحو مشروعات البنية التحتية في قطاع غزة، مع مزيد من برامج مكافحة الفقر والبطالة والتوجه نحو تعزيز أنشطة التنمية المحلية عبر البلديات في الضفة، مع الاخذ بعين الاعتبار زيادة الاعتماد على المساعدات لاستمرار فرص المساومة عليها في كل غزة والضفة.

المورد البشري

من المتوقع أن تشهد الضفة الغربية معدلات مرتفعة من هجرة الكفاءات وأصحاب رؤوس الأموال، والتحول للدراسة في الخارج بأعداد كبيرة بعد تراجع قدرة الجامعات على القيام بأدوارها في ظل تضيق الإجراءات الإسرائيلية، مع ازدياد في عدد العاملين داخل إسرائيل والمستوطنات خاصة العمالة الماهرة، أيضا من المتوقع أن يزداد عدد العاملين عبر الانترنت عبر مواقع العمل الحر والمقدمين للخدمات عبر تقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، مع انتشار للشركات الوسيطة في تنفيذ الأعمال لشركات إسرائيلية وعالمية للاستفادة من المورد البشري الفلسطيني بسبب تدني مستوى الأجور مقارنة بإسرائيل، يتبع ذلك ارتفاع في مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في الضفة وهي من الخدمات الإنسانية التي ستسعى إسرائيل لرفع مستواها حتى تظهر بشكل لائق أمام العالم.

أما في قطاع غزة، فمن المتوقع أن تبدأ الجامعات في إعادة هيكلة برامجها لتلائم الشكل الجديد للاقتصاد في غزة، مع زيادة في عدد العمالة الماهرة وربما الذهاب لتصدير العمالة بناء على اتفاقات مع الدول المجاورة، وتراجع تدريجي في خدمات الاونروا خاصة الصحة والتعليم والخدمات، ونقل العبء تدريجيا لسلطة الامر الواقع والبلديات مع التوجه لبناء وحدات سكنية جديدة للاجئين بهدف انهاء ثقافة (المخيم)، وهو ما سيتم العمل عليه بالتزامن مع مخيمات اللاجئين في الدول المضيفة، والاتجاه لدمج اللاجئين الفلسطينيين في تلك المجتمعات مع الحرص على توفير برامج تأهيل ودمج لهم كمورد بشري في تلك الاقتصادات مع توفير فرص عمل لهم وبالتالي انهاء خدمات الاونروا فيها تمهيدا لإلغاء التفويض الممنوح لها من قبل الامم المتحدة وهو ما يعني انتهاء قضية اللاجئين.

فرص التحقق

إن فرض أي حلول من الجانب الإسرائيلي بلغة القوة يعني الذهاب إلى تصعيد مباشر، يتضمن مواجهة شعبية في جميع مناطق الضفة والقدس، وقد يصحبها تصعيد عسكري من المقاومة بغزة، وهو ما يعني اشتعال جبهتين

في نفس الوقت، وبالتالي توقف الحياة اليومية في إسرائيل وإخلاء بعض المستوطنات والمناطق القريبة من الفلسطينيين، تبعاً لزيادة الخطر الأمني المحتمل، مع تراجع الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية وهو ما يشكل ضغطاً على الحكومة من الجبهة الداخلية. يتبع ما سبق تدخل المجتمع الدولي لمحاولة السيطرة وضمان عدم تدهور الأمور لمواجهة أكثر عنفاً، كما أن إسرائيل لا تحتمل البقاء فترة زمنية طويلة تحت التهديد الأمني المباشر لسكانها.

تراجع وزن اليمين الصهيوني أو حتى اليمين الأميري المؤيد له يذهب بالضرورة لتقليل احتمالات حدوث هكذا سيناريو.

إن اتخاذ السلطة الفلسطينية لخطوات دبلوماسية تصعيدية تجعل إسرائيل ومن يؤيدها في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي وقد تتضمن هذه المواجهة (الذهاب لمحكمة الجنايات الدولية، طلب الحماية للشعب الفلسطيني كشعب تحت الاحتلال، الذهاب لمنظمة التجارة الدولية وإحراج إسرائيل باتخاذ خطوات تضمن بعض الاستقلالية للطرف الفلسطيني في وضع سياسته التجارية الملائمة، تشكيل شبكة أمان عربية لمساندة الموقف الفلسطيني).

التأثير المتوقع على المؤشرات الاقتصادية بغزة

- ارتفاع في الناتج الإجمالي المحلي وبالتالي نصيب الفرد منه بسبب المساعدات والتسهيلات ونمو قطاع الخدمات بشكل رئيسي.
- زيادة المساعدات الخارجية مع إيجاد أوجه جديدة لصرفها.
- تراجع الدين العام بسبب تسوية المستحقات والقروض المحلية.
- تراجع في عجز الموازنة.
- تراجع معدلات البطالة بفعل فرص العمل الجديدة.
- تراجع معدلات الفقر والفقر المدقع.
- نمو حذر وبطيء للاستثمار الأجنبي

التأثير المتوقع على المؤشرات الاقتصادية بالضفة الغربية

- استمرار التراجع في الناتج الإجمالي المحلي، وبالتالي نصيب الفرد منه.
- استمرار المساعدات الخارجية الموجهة نحو المؤسسات غير الحكومية.
- زيادة الدين العام بسبب ارتفاع الدين الداخلي والمستحقات.
- استمرار الزيادة في عجز الموازنة مع انهيار في أداء السلطة المالي.
- ازدياد معدلات البطالة
- ازدياد معدلات الفقر والفقر المدقع.
- تراجع الاستثمار الأجنبي، وهجرة في رأس المال المحلي.

ترجيح السيناريوهات

إن فرص تطور السيناريو الأول لأي من السيناريوهين الثاني أو الثالث واردة، ولا يمكن تجاهلها، وهو ما يعني ضرورة العمل بشكل جدي وحديث على عدم اتاحة الفرصة لأي من العوامل للتأثير على السيناريو الأول، وتطويره باتجاه سيناريوهات غير مرغوبة، وقد تؤدي لمزيد من التدهور في الحالة الفلسطينية. نلاحظ في السيناريوهات الاقتصادية السابقة أن أفضل السيناريوهات سوف يتكون في ظل ظروف سياسية غير مرغوبة فلسطينياً، وأسوأ السيناريوهات يعمل ضمن الظرف السياسي الذي يعتبر (أفضل الأسوأ) وهو بقاء الوضع الراهن، فيما يمثل السيناريو الثالث المتعلق بفرض حلول أحادية أفضل السيناريوهات لغزة ككيان منفصل وأسوئها للضفة.

يبدو أن فرص استمرار السيناريو الأول مرتفعة، على الأقل خلال الثلاث سنوات المقبلة، خاصة في ظل حالة الرفض الفلسطيني لأي جهود أو طروحات للتسوية، والتي برزت من خلال فشل مؤتمر وارسو، أو حتى رفض ورشة المنامة، والرفض القطعي لخطة التسوية (السلام من أجل الازدهار)، التي طرحها البيت الأبيض على موقعه بتاريخ ٢٢ حزيران ٢٠١٩، وهو ما يعني مزيد من التدهور في المؤشرات الاقتصادية، ومزيد من الضغط على الفلسطينيين وسلطتهم.

أما فرص تطوره نحو السيناريو الثاني لا تقل حظاً عن البقاء في الوضع الراهن، خاصة أن البقاء طويلاً في منطقة الرفض يعني مزيد من الجمود في العلاقة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ومن المرجح أن يكون هنالك طروحات جديدة للتسوية، لكسر حالة الجمود والخروج من حالة الرفض للخطة الأميركية. في حين أن فرص التحول نحو السيناريو الثالث تكاد تكون معدومة لأنه لن يتم في أجواء هادئة، على العكس، سوف يصحبه مواجهات لا يمكن توقع نتائجها منها ما هو شعبي ومما هو بيد المقاومة، بالإضافة لتحركات دبلوماسية دولية متوقعة على المستوى الرسمي، وهو ما لا تريده إسرائيل.

السياسات والإجراءات المقترحة

إن مواجهة تطور السيناريو الأول تعني منع حالة التدهور المتوقعة وغير المرغوبة نحو السيناريوهات الأخرى، ما يعني أن السياسات والإجراءات المقترحة يجب أن يتم توجيهها نحو السيناريو الأول لتفادي تطوره نحو الأسوأ. كما تم في السابق طرح السيناريوهات في ضوء مجموعة من القضايا، فإن الحلول المقترحة سوف يتم طرحها بنفس طريقة عرض السيناريوهات حتى تكون أكثر وضوح، وهي كالتالي:

المالية العامة

- تعزيز برامج تحسين الأداء، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد.
- ترشيد الإنفاق الحكومي، ووضع سياسات أكثر عدالة نحو الصحة والتعليم في الضفة وغزة
- تطبيق خطة إعادة الهيكلة، وذلك بتخفيض الجهاز البيروقراطي وتوقيف التوظيف الحكومي
- تطبيق سياسة ضريبية متوازنة تجاه المكلفين

- اعتماد سياسة تنويع الإيرادات، وتخفيض الاعتماد على الإيرادات الضريبية
- القطاع الخاص والعلاقات الاقتصادية
- تطوير الاستثمار في قطاع الانشاءات باعتباره من اهم القطاعات التي تتشابك أماميا وخلفيا مع القطاعات الأخرى ويعتبر محور أي عملية تنموية.
- تعزيز مشروعات الاقتصاد الرقمي، مع دعم دور الريادة وبرامج الابتكار.
- تعزيز المشروعات المتعلقة بالطاقة والتخلص تدريجيا من الشبكة الإسرائيلية، مع محاولة تنفيذ الربط الخماسي.
- تعزيز دور الزراعة باستخدام التقنيات الحديثة مثل الزراعة المعلقة والمائية، وباعتبارها من أهم مدخلات الصناعات الغذائية.
- تشجيع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على توفيق أوضاعها مع تسهيلات واسعة.
- فرض سياسة الائتمان الاستثماري كنسبة من الائتمانات المقدمة من البنوك والموجهة محليا.
- توسيع مدى الاتفاقات التجارية مع الأسواق الواعدة، وبناء علاقات جديدة.
- تعزيز قطاع الخدمات الوسيطة وربطه بالبنية التحتية.
- تنفيذ سياسة تجارية أكثر توازن تجاه البضائع الإسرائيلية مع توفير بديل خارجي لها.
- تنفيذ سياسات حماية المنتج والمستهلك (أرضية سعرية، سقف سعري)
- تفعيل دول الملحقين التجاريين والاقتصاديين في سفارات الدول المستهدفة للتعاون.
- زيادة الحملات المطالبة بمنفذ بحري ومطار.

الموارد الطبيعية

- توطين الزراعة وتقنياتها في مناطق (ج) عكس نموذج التحول الهيكلي (أرثر لويس)
- تثبيت الحقوق الفلسطينية دوليا فيما يتعلق بالغاز والبترول والمياه ... إلخ.

المساعدات

- العمل على إيجاد صيغة توافقية مع اللجنة الإنمائية الدولية تحدد شكل وحجم وآليات تدفق المساعدات المستحقة للشعب الفلسطيني بعيدا عن أهواء الدول المانحة.
- العمل على توجيه نسبة محددة نحو المشروعات التنموية.
- تعزيز دور الهيئات المحلية في إدارة المنح، مع التوجه نحو إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية (LEDs) باعتبارها نموذج مركز للتنمية ويوفر أعلى استفادة للموارد.
- توفير الدعم اللازم للأونروا لتعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة.

المورد البشري

- التوجه نحو إعادة هيكلة الجامعات الفلسطينية، مع إعادة تقييم لحالة الانقسام بينها وبين سوق العمل، يصحبه تقييم واسع لبرامج الدراسات العليا.
- التوجه نحو تعزيز برامج التعليم المهني بشكل واسع، مع إعادة الاعتبار لبرامجه.
- التوجه العاجل نحو العمل على تغطية المناطق بالخدمات الصحية الملائمة.
- التوجه لبناء شراكات مع الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين لبناء قدرات الشباب والعمل على دمجهم في أسواق العمل عبر إيجاد الية مناسبة لتوليد فرص عمل لهم.